## ٧

# التفـوق الاجتماعـي
# للنمـوذج الرايني

لنلاحظ أولا أن هذا التعبير به لبس . فلا يمكننا أن نتكلم عن « التفوق الاجتماعى » بنفس الطريقة التى نتحدث بها عن « التفوق الاقتصادى » ، وذلك لسبب بسيط وهو أن أغلب المعايير هنا لا يمكن تحديدها بالكم . فالإنجازات الاجتماعية التى يحققها نموذج اقتصادى ما ، لا تقدر فقط بالرسم البيانى أو إحصاءات أو مؤشرات أو نسب مئوية . فكل حكم على المزايا الاجتماعية فى هذا البلد أو ذاك ينطوى على معاملات ذاتية هامة . ونوع المجتمع المعنى ، والقيم المشتركة بين أهالى البلد ، والتنظيم الاجتماعى ( أو الأسرى ) ، كل ذلك يؤدى إلى تشوهات يعرفها تماما رجال الاقتصاد . ولذا علينا أن نتقدم بحذر فى هذا الحقل ...

كيف يمكننا أن نحدد رغم كل ذلك بعض معايير المقارنة المعبرة حقا ؟ أقترح ثلاثة معايير تتميز بالبساطة والوضوح :

١ – درجة الأمن التى يوفرها كل نموذج لمواطنيه . والطريقة التى تتحقق بها حمايتهم من المخاطر الكبرى : المرض ، والبطالة ، وإختلال التوازنات العائلية . الخ .

٢ – الحد من ضروب عدم التساوى اجتماعيا ، والطريقة المتبعة لتصحيح حالات الحرمان الصارخة ، وحجم ونوعية المساعدة المقدمة للمعدومين .

٣ – الانفتاح ، ويقصد به مدى الإمكانية المتوفرة بحد أو آخر للارتقاء إلى مختلف المراتب الاجتماعية والاقتصادية .

وهناك حقيقة واضحة تفرض نفسها من الوهلة الأولى : ففى المجالين الأول والثانى يتغلب النموذج الراينى بكل جلاء على النموذج الأمريكى الجديد . وأقول هنا الأمريكى

الجديد ، لا الانجلو ـ ساكسونى . فبريطانيا مختلفة فى الواقع عن الولايات المتحدة فى المجال الاجتماعى ، إذ أنها تتبع منذ أمد طويل نظاما للتأمين الاجتماعى غير متواجد أصلا فى أمريكا .

وإذا تركنا تلك التحفظات جانبا ، سنجد أن المقارنة بين النموذجين محتفظة بقيمتها ، خاصة وأن التفوق الاجتماعى فى النموذج الراينى لا تصحبه ، كماهو معتقد فى الكثير من الأحوال ، أى تكاليف مرتفعة تلحق الضرر بقدرة الاقتصاد على المنافسة . والعدالة الاجتماعية لها بالطبع ثمن، ولابد أن تمولها الموارد العامة . ولكن الذين يعتقدون أن هذه النفقات لا يمكن إلا أن تكون على حساب الاقتصاد مخطئون . وسنرى ، على العكس أن القدرة على المنافسة يمكن أن تتمشى مع التضامن الاجتماعى .

## صحة ليست فى متناول اليد

هناك واقعتان بليغتان . أورد أولهما الصحفى الفرنسى جان ـ بول ديبوا ( *نوڤيل أوبسر ڤاتير*) . وقد حدث ذلك فى مركز ديد الطبى بميامى ( ولاية فلوريدا ) . فهناك رجل يعانى من مرض خطير إلى حد ما منذ ثلاثة أيام ، وقد ارتفعت درجة حرارته . ولما كان اليوم يوم أحد وجميع العيادات الطبية مغلقة ، فقد توجه إلى مستشفى يقع فى لوچون بولڤار . وقد حولوه هناك إلى قسم الطوارئ حيث سألته العاملة فى مكتب الاستقبال عن اسمه وطلبت منه دفع ٢٠٠ دولار مقدما قائلة « إنها كفالة تحت الحساب . فإذا لم يودعك الطبيب فى المستشفى ، فلن تدفع سوى ثمن الاستشارة ونرد إليك الباقى » . وقد أوضح لها أنه لايملك ذلك المبلغ معه فأبدت له أسفها قائلة له إنه يتعين عليه أن يبحث عن مكان آخر .

أما الحادثة الثانية ، فقد جرت فى مدينة صغيرة على الشاطئ الشرقى . وهى تتعلق بمستخدم فى منشأة محلية يعانى آلاما مبرحة من الأسنان ، وهو يتساءل ما إذا كان سيتوجه إلى طبيب الأسنان . فلو توجه إليه فسيتعين عليه بالضرورة أن يخلع السنة التى تؤلمه . لماذا ؟ هل أطباء الأسنان الأمريكيون عاجزون عن تقديم علاج آخر ؟ لا ، ولكن الرجل ليس لديه تأمين طبى شخصى ، وتركيب سنة أخرى يفوق طاقة ميزانيته : ولذا لايوجد أمامه سوى حلين : أما أن يفقد سنته أو أن يتحمل آلامه .

والمثلان لا غرابة فيهما . وهما يتفقان مع ما سبق أن أوردناه بخصوص « ازدواجية » المجتمع الأمريكى ( انظر الفصل الثانى ) . ولكنهما يوضحان أنه لا يوجد فى الولايات المتحدة نظام عام للرعاية الاجتماعية . فالنفقات العامة المخصصة للصحة تقل نسبيا مرتين عن مثيلتها فى البلدان الغربية الكبرى . فلا وجود للتأمين الطبى الإجبارى فيما وراء الأطلنطى . وعلى كل فرد أن يعتمد على تأمين فردى حسب موارده ، ويقدر عدد الذين لا يتمتعون بأى تأمين من هذا النوع بـ ٣٥ مليون نسمة .

والتأمين ضد البطالة غير معروف عمليا ، على الأقل على الصعيد القومى ، رغم أن متوسط مدة الإنذار بالفصل فى المنشآت المتوسطة والصغيرة يومان فقط . أما العلاوات العائلية فلا وجود لها . والبرامج الاجتماعية الوحيدة الواسعة النطاق ، قررتها حكومتا كينيدى وجونسون خلال الستينات وهى مخصصة أساسا للمتقدمين فى السن ( *MEDICARE* ) ولمن يعيشون تحت مستوى الفقر ( *MEDICAID* ) . غير أن قطاعا كبيرا من السكان مستبعدون من تلك الرعاية .

وعليه ، فإن النظام الاجتماعى فى النموذج الأمريكى الجديد غير كاف وناقص بكل وضوح . وهو يعانى فضلا عن ذلك من عائقين معروفين تماما :

١ – لوثة الإجراءات القانونية التى مست الطب فى الصميم ( انظر الفصل الثانى ) . فالصحف تشير يوميا إلى الغرامات الهائلة التى يحكم بها على أطباء ، وإخصائيى تخدير ، وأطباء أسنان نتيجة شكاوى مرضى حرضهم على تقديمها محامون تخصصوا فى اصطياد نسبتهم من التعويض . وقد أصبح من الأمور الجارية فعلا فى الولايات المتحدة أن يستشير الشخص محاميه قبل أن يتوجه إلى طبيب أو المستشفى . وفى المقابل يكون أول شخص يقابله المرء فى المؤسسات الصحية فى الكثير من الأحوال محامى الأطباء أو المستشفى . وهكذا يتخذ أبسط علاج يتلقاه المرء صبغة حرب عصابات قانونية ، لا تدعو نتائجها إلى الاغتباط . ولذا يتعين على الأطباء والعيادات أن يؤمنوا أنفسهم ضد احتمالات رفع قضايا تعويض من جانب عملائهم ، وعليهم أن يجدوا شركات تأمين مستعدة لذلك ، أو أن يخصصوا اعتمادات كبيرة لمحاميهم . وبالطبع ترتد كل هذه النفقات على تكاليف العلاج التى تصبح مستعصية بالنسبة للكثيرين .

٢ – وعلى عكس ما قد نتصور فإن نظام التأمين الاجتماعى الخاص ليس أقل تكلفة اقتصاديا بالمقارنة مع نظم التأمين الجماعية فى أوروبا . ففى الواقع تبلغ نفقات الصحة فى الولايات المتحدة ١١٪ من إجمالى الناتج القومى . وهى أعلاها فى العالم . ومن المفارقات حقا أن من بين بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية تنفق بريطانيا ، وهى بلد الرعاية الاجتماعية الشاملة والمجانية ، أقل من ٧٪ من إجمالى دخلها القومى فى مجال الرعاية الصحية .

## مظلات التأمين الراينية

تأسست التأمينات الاجتماعية فى المانيا على يدّ بيسمارك . وكان اللورد بيفريدج أشهر من سار على دربه ، إذ أنه أقام النظام الصحى القومى المعروف فى بريطانيا . وقد بدأ تعميم الرعاية الاجتماعية فى عام ١٩٤٦ فى فرنسا بالاعتماد على مبدأ مماثل فى هذا المجال ، حيث يطبق حاليا نظام التأمين ضد المرض على ٩٩,٩٪ من القادرين على العمل ، وعلى هذا النمط ، لا يتمتع بالرعاية الاجتماعية سوى قطاع ضئيل من السكان ، فى بلدان أخرى مثل المانيا ، والسويد ، وسويسرا ، واليابان .

والألمان مؤَمنون على نطاق واسع ضد المخاطر الرئيسية ( المرض ، وحوادث العمل والبطالة ) ويتمتعون بنظام تقاعد مجزى للغاية . ووضع السويد ، وطن الاشتراكية الديموقراطية مماثل . فالمواطنون يتمتعون هناك بنفس الرعاية المتوفرة فى المانيا ، وتتم مساعدة العاطلين عن العمل بواسطة نظم فعالة تتضمن برامج تدريب وتأهيل . أما التأمين الصحى فى اليابان فهو من أسخى التأمينات حقا فى العالم ، إذ إن العلاج الطبى هناك مجانى بالكامل ومعمم بالنسبة للجميع .

وحتى عام ١٩٨٥ ، كانت النفقات الصحية تتزايد بشكل متواصل فى المانيا ، وبسرعة تفوق تزايد إجمالى الدخل القومى ، فأصبح توازن التأمين ضد المرض مهددا . والعوامل المؤدية إلى ذلك هى نفسها فى البلدان الأخرى : تقدم سن المواطنين . والتقدم التكنولوجى المصحوب باستخدام أجهزة طبية جديدة باهظة التكاليف ( السكانر، والرنين . المغنطيسى ، وأجهزة تفتيت الحصوة ). وتزايد الإقبال عموما على العلاج الطبى واستهلاك الأدوية ، وكلاهما يعودان بالطبع إلى مجانية العلاج ، ومع ذلك لم

تتجاوز أبدا النفقات الطبية فى أى بلد راينى نسبة ٩٪ من إجمالى الناتج القومى . بل إن المانيا تمكنت من التحكم فى تلك النفقات ابتداء من عام ١٩٨٥ وبطريقة نموذجية . ويتعين أن نسترعى انتباهنا حول مسألتى نوعية العلاج والتحكم فى نفقات الصحة الأساسيتين ، الأرقام التالية المذكورة آنفا : بريطانيا ٧٪ من إجمالى الناتج القومى ، المانيا ٩٪ والولايات المتحدة ١١٪ ، وأن ندرك تلك المفارقة المدهشة التى تعبر عنها . **فالبلد الذى يتميز بقدر أقل من الرعاية الطبية الجيدة هو نفسه الذى ينفق بقدر أكبر على تلك الرعاية ، بيد أن الولايات المتحدة كان يتعين عليها أن تنفق أقل مقابل مستوى مماثل فى النوعية ، ما دام نظامها تابع أساسا للقطاع الخاص ، المفترض فيه أن يكون فعالا** . وبالطبع كثيرا ما يستدعى الوضع فى بريطانيا الانتظار مدة قبل أن يتم قبول الشخص فى المستشفى ، كما أن النظام الألمانى الذى يستدعى اللجوء إلى طبيب التأمين لا يهيئ هو أيضا للمريض حرية الاختيار الكاملة . بيد أن الواقع يؤكد أن نظام السوق فى مجال الطب ، المعتمد على مصلحة الطبيب المادية والشخصية ليس دائما الأكثر فعالية ، إن لم يكن أبعد عنها . وأنا شخصيا استخلص من ذلك أن الصحة ليست بالتأكيد المجال الذى يمكن تركه بلا تبصر لقوانين السوق .

وعلى أى حال ، فمن الواضح أن البلدان الراينية تعرف عموما كيف تجمع أحسن من غيرها ، بين العدالة الاجتماعية ، والتكفل الجماعى بالنفقات ، وفعالية الإدارة . وهذا الاستعداد الخاص يعتمد على مجموعة من القيم والأولويات ليست نفس القيم والأولويات فى أمريكا . ففكرة المسئولية الجماعية مثلا متأصلة بعمق فى العقلية العامة وتضمها المنظمات السياسية والنقابية فى اعتبارها ، ويواكبها الانضباط الذاتى الملحوظ بدرجة أكبر مما نتصور أحيانا . وبالطبع هناك حالات غش وتجاوزات وبطالة كاذبة وميل إلى الإفراط فى الاستهلاك الطبى . ولكن يظل الناس مدركين عموما للمخاطر التى قد تنجم عن المطالبة بالرعاية الاجتماعية بإسراف شديد . ففى اليابان مثلا حيث كبر السن أصبح مسألة مقلقة ، تم وضع برنامج لتأجيل سن التقاعد . ولنفس هذه الأسباب رفض المواطنون فى سويسرا عن طريق استفتاء عام تقديم سن التقاعد من ٦٥ سنة إلى ٦٢ سنة وذلك ، بأغلبية ٦٤٪ من الأصوات .

وهناك بالإضافة للمسئولية الجماعية ، انضباط لا تواجه السلطات العامة مصاعب فى

فرض احترامه . ففى المانيا تطالب الحكومة الشركاء الاجتماعيين ( النقابات ، أرباب العمل ، الأطباء ، والمتمتعين بالتأمين ، وصناديق التأمين ) بأن يتفقوا معا على الحدّ من النفقات الصحية . وفى السويد ، لا مجال لأن يرفض العاطل عن العمل الوظائف التى تعرضها عليه التأمينات ضد البطالة . وهناك مثال آخر بلغ الحد الأقصى فى هذا المجال فى سويسرا حيث لاتعتبر الإعانة العامة للمعوزين حقا مكتسبا أو إحسانا بل دينا يجب الوفاء به بمجرد تحسن أحوال من حصل عليه .

ولنراجع الآن النقاط السابقة ، الواحدة تلو الأخرى ، ونتساءل عما إذا كانت فرنسا تستحق أن تدرج فى هذا المجال بين البلدان الراينية . والإجابة بالنفى إلى حد كبير ، بكل أسف . ففى مجال التأمين الصحى يعتبر نظامنا من أضعفها نظرا لأن كل شخص يسحب تقريبا بحرية شيكات على التأمينات الاجتماعية ، ولكن أحدا لايتصور حقا أن يدفعها : فأنا أحدد شخصيا بحرية عدد الاستشارات والعلاجات ، التى أطلبها من أطبائى ، وهم يحددون بدورهم بكل حرية تذاكر الأدوية التى سأتناولها ، وكل ذلك مجانا تقريبا . وهذا لا يوجد فى أى بلد آخر . ومع مضى الوقت يصبح من الواضح أن فى ذلك خلطا بين الرأسمالية والاشتراكية مغريا بشكل خاص فى المدى القصير ، ولكنه فاسد فى المدى البعيد .

## الانزلاقات الأمريكية

وإذا كانت الحكومة فى الولايات المتحدة تضاعف الجهود للحد من تزايد نفقات الصحة ، إلا أن ذلك يكون بلا جدوى فى الكثير من الحالات . وهناك مثال جيد لذلك الفشل يقدمه الإصلاح الذى تم تنفيذه فى المستشفيات بغية تحسين الإدارة والحد من قيام البرامج بتسديد النفقات . ففى عام ١٩٨٤ حاول الكونجرس الحد من تزايد نفقات العلاج التى يمولها برنامج علاج المتقدمين فى السن . والطريقة محددة بكل دقة ولكنها معقدة للغاية مما ييسر الغش . فهى تتيح مثلا تكرار بعض الإجراءات الخاصة بنفس المريض ( الفحص بالأشعة مثلا ) لزيادة المبالغ التى يجب أن يسددها البرنامج ، حتى بات من المستحيل بالنسبة للمسئولين فيه أن يميزوا ، إزاء تكرار الإجراءات العلاجية ،ما إذا كان من المفيد تنفيذها من عدمه . ومن جهة أخرى ، لم تكن التسعيرات متفقة دائما مع التقنيات الجديدة ، مما كان يسمح لبعض الأطباء بالحصول على أجور عالية أكثر من

اللازم . فعلى سبيل المثال كانت العملية الخاصة بالحاجز الغضروفى الليفى محسوبة على أساس أنها تستغرق ساعتين ، فى حين أن استخدام المنظار لم يعد يستلزم سوى عشر دقائق فقط لإجراء تلك العملية .

وبغية تصحيح تلك الأوضاع ، قرر الكونجرس وضع نظام للتسديد لا على حسب كل إجراء ولكن على حسب الحالة المرضية . فكل مريض يسدد عنه الآن سعرا محددا حسب الحالة : ألف دولار لعملية الزائدة الدودية و١٠٠ ألف دولار لعلاج مرض سيولة الدم الخ ، وعلى المستشفى أن يتكيف مع تلك التسعيرة فإذا كانت إدارته سيئة والتكلفة التى يتحملها أكبر ، فهذا من شأنه . وعلى العكس إذا كانت التكاليف أقل فسيحصل على ربح . ويعتمد هذا النظام بالطبع على حقيقة تأكدت إحصائيا وهى أن ٩٥٪ من الأمراض يمكن حصرها فى ٤٦٥ حالة محددة بدقة ، ويمكن تحديد تسعيرة لكل منها حسب متوسط تكلفة قياسية . وقد يبدو ذلك بسيطا ، وواضح ويسهل رقابته ، كما أن التسديد حسب التكلفة الكاملة للعلاج يبدو طريقة منطقية تدفع إلى حسن الإدارة .

غير أن غياب المسئولية الجماعية الحقة جعل تنفيذ النظام الجديد عسيرا . فقد واجهت فورا بعض المستشفيات السيئة الإدارة مصاعب مالية كبيرة . ولذا حاول بعضها التخصص فى الحالات المرضية المجزية أو تلك التى تتميز بقدراتها على المنافسة فيها . وهناك مستشفيات أخرى ـ أندر لحسن الحظ ـ عمدت إلى التعرف على المرضى الذين يعرضونها « لمجازفات » لكى تستبعدهم . فما المانع فى الواقع فى ظل أوضاع تضفى الشرعية على الكسب السريع ، من تحقيق أقصى قدر من الربح يمكن استخلاصه من تسديد التكاليف من التأمينات الصحية ؟ إنه أمر منطقى تماما فى ظل البلد الذى تتوج فيه المال ملكا . وهكذا دب الفساد فى إصلاح كان يبدو محكما . وهكذا، وبالرغم من النتائج الأولى المشجعة ، لم يتباطأ تزايد نفقات العلاج الطبى فى الولايات المتحدة .

فالإصلاح عظيم ولكن النتيجة صفر . لماذا ؟ فما كان بوسع الفرنسيين أن يقيموا نظاما للتأمين الاجتماعى كما فعلوا لو أنهم استعلموا مقدما عما تحقق من قبل فى الخارج ، فإن أصحاب هذا الإصلاح نسوا على الأرجح أن يدرسوا ما تفعله البلدان الرائدة فى هذا الصدد . فهناك فى الواقع نوع من « الانسلاخ عن الواقع » عند

الأمريكيين . فالبعض هناك لا يتصورون أبدا أنه يمكن أن يتواجد ما هو أكثر فعالية من اقتصاد السوق ، خاصة وإن كان خارج الولايات المتحدة .

## منطق المساواة

سبق أن رأينا أن البلدان الراينية تحقق مساواة نسبية . فالتفاوت بين الأجور ليس بدرجة اتساعه فى البلدان الانجلو ـ ساكسونية . وعلى الصعيد العام ، يلاحظ أن الطبقة المتوسطة أكبر إحصائيا مما هى فى الولايات المتحدة التى كانت فيما مضى بلد الطبقة المتوسطة . ولـو عرفنا الطبقة المتوسطة بأنها مجموع الأفراد الذين يقترب دخلهم من المتوسط القومى ، فإنها لا تمثل إلا حوالى ٥٠٪ من سكان أمريكا فى مقابل ٧٥٪ فى المانيا و٨٠٪ فى السويد أو سويسرا . ويتبين من عمليات التقصى التى جرت فى اليابان منذ ثلاثين سنة أن ٨٩٪ من اليابانيين يعتبرون أنفسهم من الطبقة المتوسطة ، وهو تقدير ذاتى وإن كان له مغزاه .

وهذا الحدّ من عدم المساواة فى البلدان الراينية يستلزم أن تكون برامج مكافحة الفقر والهامشية منظمة بشكل أفضل وأكثر فعالية مما هى فى النموذج الأطلنطى . وهناك كلمة باللغة السويدية كانت دائما ولا تزال مبدأ قويا : وهى كلمة ( *TRIGGHET* ) التى تعنى الأمان . فنظام الرعاية الاجتماعية ومكافحة البطالة ـ وهى أول أشكال التهميش ـ متطور هناك بشكل خاص . وتعتبر العمالة الكاملة هدفا قوميا تتعهد السلطات بأن تتوصل إليه ، وهناك إدارة قومية للتشغيل مكلفة بذلك مع توفر ميزانية كبيرة لديها لهذا الغرض .

أما فى الولايات المتحدة فلا توجد مؤسسات قومية مخصصة لما يسمى « مكافحة الفقر » . فالولايات والمراكز هى المكلفة بذلك . غير أن الموارد العامة المتواضعة المخصصة لهذا الغرض تحد فى أغلب الأحوال من مدى تأثيرها . وأيا كان مبلغ نشاط الجمعيات الخيرية الكبرى الخاصة ، وتفانيها ، وسخاؤها ، إلا أنها لا تكفى لسدّ العجز . وعلى أى حال فإن مفهوم الإحسان الفردى والخاص عوضا عن الحقوق الاجتماعية التى تضمنها الدولة جزء من منطق الرأسمالية الصرفة والمتشددة التى أراد ريجان أن يحييها . ووفقا لهذا المنطق لا تكون اللامساواة مشروعة فقط ، بل إنها تشكل حافزا فى المنافسة الضارية التى

ستعود بالفائدة فى نهاية الأمر على المجتمع . وقد جرت مناقشات لاحصر لها حول تلك القضية فى أمريكا فى بداية الثمانينات بعد أن وصل فريق ريجان إلى البيت الأبيض . أما فحوى خطاب ريجان ، بتبسيطه فهو: **الفقر ليس قضية سياسية وهو لا يخص الدولة . إنها مسألة أخلاق وإحسان .**

ونجد نفس الايديولوچية ونفس المصطلحات عند مسز تاتشر . فهذا النموذج الذى يجب أن نصفه بأنه نموذج «ريجانى تاتشرى» ليس مجرد تعبير فى السياسة الاقتصادية ، بل تعبير عن أخلاقية جديدة أوجدها الكسيبة ـ الأثرياء ـ المحسنون من أجل أنفسهم . ولكى ندرك مدى التغير الذى طرأ بهذا الصدد ، يكفى أن أحد اقتراحات التقدم الاجتماعى التى دارت حولها أكثر المناقشات فى الولايات المتحدة قبل عام ١٩٧٥ كانت « الضريبة السلبية على الدخل » ، أى الحد الأدنى من الدخل المضمون . وبينما قررت فرنسا مؤخرا تطبيق هذا النظام ، فإن الفكرة ذاتها تبدو غريبة للغاية هناك حتى أن كلمة التقدم الاجتماعى نفسها كادت تحمل المعنى العكسى .

والحق أن إضفاء الشرعية على اللامساواة من جانب أصحاب نظرية *اقتصاد العرض* ، مثل جورج چيلدر ، يردد من الواقع من جديد خطابا ليراليا قديما للغاية . ففى منتصف القرن التاسع عشر ، كان دينوڤر يؤكد أن « جهنم الفقر » ضرورية للانسجام العام لأنها تجبر الناس على « حسن السلوك » والعمل الشاق . ولا يعبر چليدر عن شئ آخر عندما يكتب قائلا : « فرض ضرائب أعلى على الأغنياء يضعف الاستثمار ، وفى المقابل فإن إعطاء المزيد للفقراء يحد من الحث على العمل . ولا يمكن أن تؤدى مثل هذه الإجراءات إلا إلى خفض الإنتاجية » ( *الثراء والفقر* ـ الناشر للترجمة الفرنسية ألبان ميشيل ، ١٩٨١ ) .

وقد استخدمت تلك الحاجة لتبرير التخفيضات الشديدة التى نالت من البرامج الاجتماعية . وتفسر تلك التخفيضات « جيوب » الفقر الفسيحة التى ظهرت من جديد فى الآونة الأخيرة ( انظر الفصل الثانى ) . كما أنها كانت مبررا أيضا لمختلف عمليات إلغاء القواعد السارية ، مما أدى إلى الحد من حماية العاملين بالأجر ، وذلك لكى تستعيد المنشآت ديناميكيتها ، ولتحسين العمالة ، على حد زعمهم .

وموقف المجتمع إزاء الفقر فى المانيا الاتحادية مختلف جذريا ،حتى أننا نستطيع أن

نقول ، من باب التعليق الكاريكاتورى إن الفقر شبه ممنوع تماما بمقتضى القانون الاتحادى حول المعونات الاجتماعية . فبمقتضى هذا القانون يتعين على المجتمع المحلى أن يوفر المسكن والغذاء والعلاج والاحتياجات الاستهلاكية الأساسية لمن لا تتوفر لديهم الإمكانات لذلك . وتبلغ المخصصات المكرسة لهذا الغرض ٢٨ مليار مارك المانى . كما أنه يوجد أيضا مايشبه الحد الأدنى للأجور محدد بـ١٢٠٠ مارك فى الشهر . وقد كتب مراسل جريدة لوموند فى بون ، لوك روزنسفيج يقول بخصوص الفقر فى المانيا : « هناك حاليا ٣,٣ مليون شخص ، أى ٥٪ من السكان ، يتلقون معونات من مكتب الإعانة الاجتماعية . ومع ذلك فإن هذا الفقر الذى تقرره الإحصاءات يكاد لا يُرى فى البلاد حيث أن ما يلفت النظر حقا هو بالأحرى تلك البحبوحة التى تعيش فى ظلها الأغلبية العظمى من السكان. والمتسول نوع من البشر فى طريقه إلى الزوال فى شوارع المدن الألمانية الكبرى ، باستثناء بعض الصعاليك «البونك» فى برلين أو هامبورج الذين يمدون أيديهم ، كنوع من الرياضة، لا من أجل حاجة حيوية » ( *الموند*، ٧ أغسطس١٩٩٠) .

ولنذكر مفارقة غير معروفة إلى حد كبير أوردتها نفس الجريدة ، وهى أن تزايد حالات الطلاق ، والإنجاب خارج الزواج ، والفقر ، فى المانيا اليوم ، بات قبل كل شئ مشكلة نسائية ، إذا أن ٦٥ ٪ من الأمهات اللاتى يتولين تربية طفل وحدهن ( وعددهن يتزايد باستمرار ) لديهن دخل يقرب من حدّ الفقر .

وفى السويد تسمى سياسة الأجور « تضامنية » . فهدفها المزدوج هو ضمان قدر من المساواة الاجتماعية والحدّ من فروق الأجور بين مختلف قطاعات النشاط .

ومما يعزز طابع النموذج الراينى الأقل لامساواة ، النظام الضريبى الذى يضمن توزيعا أفضل لأعبائها كما سبق أن قلنا . ولنذكر بهذا الصدد واقعا محددا له دلالته . فالشريحة الضريبية العليا أعلى فى فرنسا ( ٥٧٪ ) ، والسويد ( حيث بلغت ٧٢٪ ) ، والمانيا واليابان ( وتزيد عن ٥٥٪ ) بالمقارنة مع بريطانيا (٤٠٪ ) والولايات المتحدة ( ٣٣٪ ) . هذا عدا الضريبة المفروضة على رأس المال ، وهى لا تزال قائمة فى البلدان الراينية ، بما فى ذلك سويسرا .

واللامساواة فى البلدان الراينية ليست أقل فقط ، بل ومقبولة بشكل أفضل لأنها

تقوم على معيارين مستوعبين جيدا من جانب العاملين . وهما الأقدمية والكفاءات . ففى البنك اليابانى ، يتعين على خريج أحسن الجامعات الجديد أن ينتظر خمس عشرة سنة ليصبح رئيسا للقسم الذى يعمل به، رغم أنه الوحيد فى هذا القسم الذى يتكلم الانجليزية . وعليه أن ينتظر خمس عشرة سنة أخرى لكى يصبح مديرا . وفى المؤسسات الألمانية والسويسرية ، يحدد تفاوت الكفاءات بدقة تدرج الوظائف والمرتبات . وهكذا تكون اللامساواة النسبية قائمة على مبررات مشروعة وتلقى هى أيضا قبولا عاما قويا .

## نداء الأحلام وتأثير الظروف التاريخية

والنموذج الراينى أكثر تشددا بالمقارنة مع النموذج الأمريكى الجديد . فالتعبئة القومية فى ظله تتم بسرعة أقل والنجاح الفردى أقل بريقا . ولكن أذلك ميزة أم عائق ؟

أما أمريكا فقد كانت دائما ولازالت ، مجتمع الأحلام . فالمهاجرون الذين توافدوا من كافة أنحاء العالم ليهبطوا من السفن التى أقلتهم فى جزيرة أليس ، المدخل إلى الفردوس الأمريكى ، كانوا محملين بالأحلام (والمتاعب) . إنها أحلام الحياة الجديدة ، وأحلام الحرية والثروة ، وإرادة النجاح المحمومة ، وجميعها جزء لا يتجزأ من الحلم الأمريكى . فكل أمريكى له من بين أسلافه مهاجر قدم من أيرلاندا ، أو بولندا ، أو إيطاليا ، وصادف المصاعب والبؤس والعمل الشاق ، « ولكنه تغلب على كل ذلك » كما يقولون .

وأمريكا ليست فقط مجتمع الأحلام ، بل وأيضا مجتمع الرجل العصامى الذى صنع نفسه بنفسه ولا يمتنع عليه نظريا أى نجاح . فكما كان كل جندى من جنود نابليون يحمل فى جرابه عصا المارشالية الخاصة به ، فإن كل أمريكى بوسعه أن يأمل العثور فى آخر الطريق على أول « مليون دولار » أو أن يدخل ذات يوم البيت الأبيض ... وبعبارة أخرى فإن التحرك الاجتماعى ليس أقوى فقط فى الولايات المتحدة بالمقارنة مع أى بلد آخر ، بل إنه جزء من أسطورة تأسيس هذا البلد .

والمجتمع الأمريكى الذى تكون من هجرات متتالية ، ديموقراطى أساسا . والقيم الأرستقراطية الأوروبية أو اليابانية ليست رائجة ( أو قليلة الرواج ) . والواقع أنه لا يوجد تقسيم اجتماعى إلى فئات تشكل على مدى قرون من الزمن أو ترسخ من جيل إلى جيل .

ومما لا شك فيه أن الـ ( *WASP* ) ، أى البروتستانت الانجلو ساكسون البيض ، يشكلون نوعا من الارستقراطية « العنصرية » وتمتعوا ببعض المزايا . غير أنهم تقلصوا تدريجيا ولحقت بهم ، أو أصبحت فى طريق اللحاق بهم شيئا فشيئا ، فئات المهاجرين الأخرى ( أيرلنديون ، ويهود ، وإيطاليون ، وبولنديون ، ومجريون ، وأسبان ...) .

وبالطبع . فإن مبدأ الاندماج الكامل الذى قامت أمريكا على أساسه . له حدود ، ولم يعد يتم على أى حال كما كان فى الماضى ( انظر الفصل الثانى ) ؛ ومع ذلك تظل قدرة المجتمع الأمريكى على الدمج والاستيعاب أكبر إلى أبعد حد بالمقارنة مع البلدان الراينية ( بما فى ذلك اليابان ) .

ومما ييسر التحرك الاجتماعى إمكانية تحقيق الثراء بسرعة فى أمريكا . ومن وجهة النظر هذه ، يكون المال ميزة ، بل المقياس الرئيسى للقيم ، وهو يشكل المعيار الاجتماعى الفظ ، وإن كان سهلا وفعالا. فبياع الهامبورجر الصغير يمكنه أن يصبح روكفلر آخر ... والثروات الخرافية التى حققها البعض بفضل مضاربات الثمانينات ، تتفق فى العديد من الحالات مع التحرك الاجتماعى القياسى !

وفى المانيا واليابان ، حيث النمو السكانى فى تقهقر هو أيضا ، انتهت سياسات الهجرة بالفشل . فالأجانب فى المانيا يشكلون ٧,٦٪ من السكان ( أى ٤,٦ مليون نسمة) ولكنهم غير مندمجين. بل أن المصطلح المستخدم للإشارة إليهم له مغزاة . فالعمال المهاجرون يطلق عليهم اسم ( *GASTARBEITER*) ومعناها « العمال الضيوف » . أما المشاكل الحادة التى أثارها تواجد الأقلية التركية الكبيرة ( ١,٥ مليون نسمة ) فلم يتم حلها إطلاقا . وعلى أى حال فإن الزيجات المختلطة ، وهى من دلالات الاندماج ، نادرة جدا فى المانيا . وقد نوه المؤرخ والديمغرافى أمانويل تود بتلك المقاومة الخاصة بالمجتمع الألمانى لأى تفكير فى الاندماج قائلا : « إن مجموع الآليات القانونية والاجتماعية تؤدى إلى ظهور *طائفة أجنبية* فى الأراضى الألمانية ، المثيل الحديث لطوائف الأنظمة الغابرة . [... ] وإذا لم يتغير قانون الجنسية ولم تتغير العادات فى المانيا ، فستعود البلاد إلى تركيبها التقليدى . وهكذا فإن تجانس المجتمع الألمانى واختلاط الطبقات اللذين تحققا بمشقة شديدة أثناء الحرب العالمية الثانية لن يكون قد صمدا إلا بضعة عقود » ( *اختراع أوروبا* . مطبوعات لى سوى ، ١٩٩٠ ) .

ولنضف إلى ذلك أن ردود الفعل المعادية للأجانب تتصاعد وسط اليمين المتطرف الألماني ، وأن موجة الهجرة الوافدة من الشرق ( من بولندا بالأخص ) زادت من تلك التوترات .

وظروف المهاجرين فى اليابان القادمين من بلدان آسيا المجاورة (كوريا الجنوبية والفلبين والصين ) أدنى . وفى سويسرا كانت الهجرة محكومة دائما رغم أن عدد المهاجرين ١,٥ مليون مقابل ٦,٥ مليون من أهالى البلاد . وتحد سويسرا بصرامة من إقامتهم ولا تتردد فى إعادتهم إلى بلادهم ، كما أنها تستخدم عددا كبيرا من سكان البلاد المجاورة الذين يعبرون الحدود كل يوم للذهاب إلى عملهم ، دون أن يستقروا عندها .ولم تتوصل حتى السويد التى لايوجد بها عدد كبير من المهاجرين ، إلى حلّ المشاكل التى تثار حولهم .

أما بريطانيا ، فهى فى وضع أوسط . وكانت منفتحة أصلا ومارست الفردية التى تتيح عقد العديد من الزيجات المختلفة واستقرار عدد كبير من السكان ذوى الجنسية البريطانية فى أراضيها ، وإن كانوا من أصول إفريقية وباكستانية وهندية وجامايكية . وهى تمنح الجنسية عادة ، بخلاف المانيا . ومع ذلك يلاحظ إيمانويل تود أنه « يبدو أننا نشهد فى بريطانيا أكثر من فرنسا ظهور أحياء مغلقة (جيتوهات) لمختلف الأجناس ، وانطواء جماعات من أصول جامايكية ، ومسلمة ، وهندية ، على نفسها [...] ويبدو أن الممارسة البريطانية تعود من جديد إلى الفصل على الطراز الألمانى » .

وعموما فإن الإثراء الفردى الخاطف للأبصار ليس سهلا فى البلدان الراينية كما هو فى العالم الانجلو ساكسونى . وعلى أى حال فإن البورصة تهيئ إمكانات أقل والمضاربة العقارية لا تزال محدودة ، باستثناء اليابان . وبلدان النموذج الراينى أقل مرونة اجتماعيا . فالمواقع التى يتم إحرازها تظل كذلك طويلا ، والتطورات بطيئة . والمجتمع أقل تعرضا للتغيرات العنيفة والتأثيرات الخارجية . هل هذا قوة أم ضعف؟ ما هو الأفضل ، استقرار المجتمعات النصف مغلقة أو عدم استقرار المجتمعات المنفتحة ؟ ووفقا لإجابة المرء على هذا السؤال فإنه يقف مع أحد معسكرى معركة رأسمالية ضد رأسمالية أخرى.

## معركة الاستقطاعات الإجبارية

سبق أن رأينا أن النفقات الصحية تمثل ١١٪ من إجمالى الناتج القومى فى الولايات المتحدة و٧٪ فى بريطانيا . غير أن الرقمين لا يمكن عقد المقارنة بينهما . فالنفقات الصحية فى الولايات المتحدة خاصة أساسا ولكنها عامة فى بريطانيا ، حيث لم تتمكن مسز تاتشر من خصخصتها .

وفى وجهة النظر الاقتصادية الشاملة ، لاتهم تكلفة هذا النظام فى الولايات المتحدة ، نظرا لأن المستهلكين هم الذين يتكفلون بتمويله وليس هناك ما يمنع من أن ينفق هؤلاء المزيد على الصحة بدلا من السفريات أو الملابس أو الأثاث . وعلى العكس فإن تمويل النظام البريطانى العام أساسا ( والنظام الفرنسى أيضا إلى حد كبير ) يجب أن يتم عن طريق استقطاعات إجبارية تدخل فى إطار الإنفاق العام فى البلاد وتؤثر على القدرة القومية على التنافس .

وقد بدأت معركة الاستقطاعات الإجبارية فى مستهل الثمانينات إنطلاقاً من ذلك التحليل .

وجاء الهجوم من الجانب الريجانى ـ التاتشرى ، فأصبحت الاستقطاعات مسئولة عن كل المثالب . فهى متهمة بإنزال العقاب على المنشآت ، وبتثبيط الهمم الفردية ، وإخماد نضالية المنشآت والاقتصاديات . وفى عهد التشاؤم الأوروبى ، صورت الاستقطاعات الإجبارية المرتفعة فى بلدان الوحدة الاقتصادية الأوروبية بالمقارنة مع الولايات المتحدة ، على أنها عبء لا يطاق تنوء أوروبا تحت وطأته ويحول دون أن تخوض المعركة بأسلحة متكافئة على حلبة التجارة الدولية التى لا تعرف الرحمة . وقد استعاد الآن اتجاه التفاؤل الأوروبى مكانه ، دون أن يجرى تخفيضا محسوسا على الاستقطاعات الإجبارية .

ولكن هل القضية المثارة حول الاستقطاعات الإجبارية رابحة ؟ ألا تميل الإنجازات الاقتصادية المصحوبة فى البلدان الراينية بإنجازات اجتماعية إلى التدليل على أن القضية معقدة وأنه لا يكفى أن يتم التأكيد بأنه كلما قلت الضرائب فى بلد كان اقتصاده أكثر ازدهارا ؟ فإلى جانب مستوى الاستقطاعات الإجبارية ، يجب أن نضع فى اعتبارنا بالأخص بنية تلك الاستقطاعات .

ولنذكر معطيات القضية . فمن المعروف أن الاستقطاعات الإجبارية تتكون من الضرائب والرسوم والاشتراكات الاجتماعية، التى تستخدم فى تمويل النفقات الجماعية .

وقد تزايدت تلك الاستقطاعات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بنسب كبيرة ، مع تبنى أوروبا لما سمى « الدولة الراعية » . وكان الهدف هو تمويل تدخلات الدولة المتزايدة والتوسع تدريجياً فى المظلة الاجتماعية . وكانت تلك الزيادة ضخمة وسريعة للغاية حتى أن بعض الاقتصاديين ، ومنهم فاجنر ، كانوا يتوقعون أن يصبح ذات يوم نمو النفقات العامة ، بهذا الإيقاع ، أكبر من نمو الثروة القومية . وكان هذا يعنى بوضوح أن عبء الإدارات العامة على كاهل الاقتصاد سيتزايد حتما إلى مالا نهاية حتى يبلغ نسبة ١٠٠ ٪ . فهو إذن نظام جماعى زاحف .

وكرد فعل على ذلك التطور ، الذى بدا للاقتصاديين الليبراليين أنه سيؤدى إلى ما سماه فردريك فون هايك *طريق العبودية* ، فإنهم لم يكفوا أبدا عن انتقاد عبء الاستقطاعات الإجبارية المفرط الذى سيسفر عن نتائج عكسية . وهناك مثلا المنحنى الشهير للاقتصادى الأمريكى لافر الذى يبين أن مردود الضرائب يتناقص عندما يتجاوز معدلا معينا فى فرضها . فعندما يقال أن « الإفراط فى الضرائب يقتلها » فإن المقصود بذلك أن فرضها بإفراط ،أيا كان شكل الضريبة لن يوجد لدى دافعى الضرائب مبررا للعمل أكثر مادامت الدخول الإضافية ستصادر .

وعلى هذا الأساس ، نما تيار فكرى مارس نفوذا سياسيا متزايدا خلال الثمانينات . وأجرى العديد من الإصلاحات الضريبية ، بوحى من هذا التيار . وخفضت بريطانيا والولايات المتحدة بشدة معدلات فرض الضرائب على الدخول والشركات . وتعهدت فرنسا بتحجيم الاستقطاعات الإجبارية ثم تخفيضها . وفى السويد والمانيا وهولندا أجرت الحكومات الليبرالية إصلاحات مشابهة .

وإذا كانت الحجة المناهضة للاستقطاعات قد لاقت آذانا صاغية فذلك لأنها تضمنت جانبا من الحقيقة ، خاصة فى بلدان أوروبا ذات الاتجاه الاشتراكى الديموقراطى . والحق أن مستوى الاستقطاعات فى السويد وبريطانيا كان قد بلغ مدى ناء بثقله ـ بشكل خطير ـ الاقتصاد والمجتمع . ولعلنا نتذكر أن بعض الانجليز أو السويديين ، من أكثرهم

ديناميكية وقدرة على الابتكار والإبداع ـ ومنهم مثلا المخرج الجمار برجمان ـ فضلوا الاغتراب . ولم تكن الاستقطاعات مغالى فيها فقط ، بل كانت تؤدى إلى تحقيقات شبه بوليسية من جانب سلطات فرض الضرائب ، مما أوجد مناخا خانقا تفوح منه الريبة . ومن جهة أخرى مال الجهاز الإدارى الضريبى إلى التحول إلى آلة معقدة وبيروقراطية ، أى باهظة التكاليف وغير فعالة فى الوقت نفسه . وقد تأثرت بذلك « مردودية الضريبة » وتبدد جزئيا مال دافع الضرائب .

ومن جهة أخرى ، من الواضح أن الأعباء المرتفعة للغاية تلحق الضرر بقدرة المنشآت على المنافسة ، فى الوقت الذى تحتدم فيه المنافسة الدولية . وكما يلجأ بعض دافعى الضرائب إلى الاغتراب ، فإن بعض المنشآت خاصة فى قطاعى النسيج والالكترونيات لم تجد حلا لذلك سوى نقل جزء من نشاطها للحصول خارج حدود بلادها على ظروف ضريبية إجتماعية مقبولة بدرجة أكبر .

وهكذا كانت الانتقادات مبررة جزئيا ، ولكنها تمادت فى طريقها ، حتى أن الاستقطاعات الإجبارية تحولت إلى شيطان رجيم مسئول عن كل المصاعب الاقتصادية . كما تركزت تلك الانتقادات على مستوى الاستقطاعات بالحاح يكاد يكون ضربا من الوسواس ، اعتمادا على تحليل قصير النظر . فمن الخطأ فى الواقع إقامة علاقة آلية بين بعض مستويات الاستقطاعات الإجبارية ومستوى أداء اقتصاد ما . ويكفى أن نورد بعض الأرقام لكى نقتنع بذلك . فمعدل الاستقطاعات الإجبارية فى الولايات المتحدة يمثل ٣٠٪ من إجمالى الناتج القومى فى مقابل ٤٤٪ فى فرنسا و ٤٠٪ فى ألمانيا ، و٥٢٪ فى السويد .

واليابان حالة خاصة ، أقرب إلى الولايات المتحدة بمعدل يبلغ ٢٩٪ ، ولكن لجوء الليبراليين إلى ذلك المثال يأتى من منطلق خاطئ فى أغلب الأحوال ، وذلك لأسباب ثلاثة : (١) لو كان التركيب السكانى مماثل ، أى بنفس نسبة السكان المتقدمين فى السن ، لبلغ هذا المعدل ٣٢٪ ؛ (٢) الجانب الأكبر من المعاشات لا يدخل فى إطار هذا المعدل لأن الأجهزة العامة لا تتولى صرف تلك المعاشات بل أن مصدرها صناديق خاصة لا تدخل فى حسابات الاستقطاعات الإجبارية ؛ (٣) وأخيرا ، فإن مستوى الاستقطاعات يتزايد باستمرار فى اليابان منذ عشرين سنة .

## فرنسا التى أضحت مبذرة

يتبين لنا بكل وضوح من الأرقام الواردة عاليه أن الإنجازات الاقتصادية الألمانية توافقت مع معدلات استقطاع مرتفعة . وعلى العكس فإن تخفيض الضرائب وضغط المصروفات الاجتماعية فى الولايات المتحدة لم يكبحا التدهور الاقتصادى ولا حسّنا المنافسة الأمريكية فى مواجهة اليابان . ولم يعد أحد فى أمريكا يستطيع أن يلقى مسئولية ذلك الكساد على النقابات أو الإدارة أو « العاطلين المزيفين » . والعمال الأمريكيون الذين كانوا فيما مضى فى طليعة التقدم الاجتماعى يعاملون حاليا بمستوى أقل من أغلب زملائهم الأوروبين . وإذا كانت الولايات المتحدة تتخلف فإن الإفراط فى الليبرالية هو الذى يجب أن يحاسب على ذلك . وأمريكا بلد ليست لديه عُقَدْ بخصوص المال بل إنه فخور بذلك بالأحرى . ولهذا السبب بالذات بدأت تشعر بعقد النقص بخصوص قدرتها على المنافسة . كما أن أمريكا العنيفة التى لا توجد لديها عقد بخصوص قيمة الإنسان ، هى التى بدأت تشعر بأن ذلك سيكلفها غاليا .

كيف يمكن تفسير هذا التناقض الظاهرى ؟ من خلال واقع محقق اليوم ، وهو أن الأمر لايتوقف على مستوى الاستقطاعات الإجبارية بقدر مايتوقف على هياكلها . فالمسألة لا تتعلق فقط بالمبلغ الذى يدفع ، ولكن أيضا بمن يدفع وكيف يدفع . ومن المدهش حقا أن نلاحظ ، من وجهة النظر هذه ، التشابه القائم بين البلدان الأوروبية المندرجة تحت النموذج الراينى وتعارضها مع النموذج الانجلو ـ ساكسونى .

ففى البلدان الراينية مثلا تمثل التأمينات الاجتماعية نسبة ٣٥٪ من الاستقطاعات بينما لا تمثل سوى ٢٨٪ فى الولايات المتحدة . ومن جهة أخرى ، فإن الأعباء الاجتماعية المقتطعة من الأجور ( فى مقابل ما تدفعه المنشآت فى هذا المجال ) أشد وطأة فى البلدان الراينية ( حوالى ٤٠٪ ) بالمقارنة مع البلدان الانجلو ـ ساكسونية (٢٥٪) . وعليه فإن نصيب الأجر الذى يحصل عليه العامل مباشرة أقل فى البلدان الراينية . وهذا يعنى بكل وضوح أن هناك أساسا تضامنيا لصالح من هم أقل حظا ، يتم تحويله بشكل جماعى من مجموع الأجور . أليس ذلك عدلا ؟

إن تواجُد نظام اجتماعى متقدم يستدعى تكاليف باهظة تشكل بالضرورة عائقا اقتصاديا . بل إننا نستطيع أن نقول إنه عكس ذلك أحيانا ، دون أن نرضخ للمفارقات .

فبوسع الاقتصاد أن يستخلص من ذلك مكسبا ملموسا . فالإيرادات العامة تستخدم لتمويل البرامج المخصصة لتحسين الفعالية الاقتصادية ، كما هو الحال فى المانيا : برامج التأهيل بالطبع ، وكذلك الاستثمارات فى مجال البحوث ، وتحسين المرافق العامة الأساسية .. الخ . وهناك أيضا كم من النفقات العامة «غير المرئية» ( الطرق ، البريد ، التليفون ، السكك الحديدية ، الموانئ ...) وهى كلها تفيد المنشآت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، مع أنها نادرا ما تؤخذ فى الاعتبار . غير أن ذلك يتجلى ، على العكس، فى الولايات المتحدة من خلال تدهور الخدمات العامة التى تحولت إلى مصادر للتلوث .

ولهذا فبوسعنا أن نكون متأكدين بأن البلدان الانجلو ـ ساكسونية ستكون الساحة القادمة لمعركة الاقتطاعات الإجبارية . ولن تفلت بريطانيا والولايات المتحدة بالأخص من فرض زيادات ضريبية جديدة .

وهناك بلد آخر سيحتدم فيه أوار المعركة ، ولكن فى الاتجاه العكسى ، وأقصد بذلك فرنسا. فبالمقارنة مع بلدان من نفس المستوى ، تخضع فرنسا لأشد الاستقطاعات الإجبارية وطأة ( ٤٤,٦٪ فى مقابل ٤٠٪ فى المانيا وبريطانيا ) . ومع أن الحكومة الفرنسية تتحكم بشكل جيد فى ميزانيتها ، إلا أن النفقات الاجتماعية ترتفع بسرعة متزايدة بالنسبة للصحة وبالأخص بالنسبة للمعاشات الإجبارية . وبوسع الحكومة الفرنسية أن تبتهج لتوصلها إلى تسديد ديونها الخارجية بالكامل ولتوصلها إلى تحجيم دينها الداخلى بقوة . غير أن عدم تكوين احتياطى لتمويل المعاشات ، جعل المنشآت الفرنسية مدينة ( خارج موازنتها ) بما يصل إلى ١٠ آلاف فرنك عن كل فرد ، وهو ما يمثل التزاماتها إزاء المتقاعدين فى المستقبل والذين يتعين أن يتم تمويل معاشاتهم باشتراكات إجبارية سيتزايد تأثيرها على قدرة المنشآت الفرنسية على المنافسة .

غير أن فرنسا تشكل هنا أيضا حالة قائمة بذاتها لا يمكن تشبيهها بأى من طرازى الرأسمالية . فقد لجأت تلك الدول ، بما فى ذلك النموذج الأمريكى الجديد ، الذى يهمل مع ذلك المدى البعيد ، إلى تكوين احتياطى لتمويل معاشات العاملين . ومع أن فرنسا كانت بلد الادخار والتدبير ، إلا أنها بدأت تكتشف أنها تتصرف بلا تبصر .

ويتعين أن ننوه ، على صعيد أعم ، بالأهمية الحاسمة فى الأجلين المتوسط والبعيد ، لما يمكن أن نسميه تماسك مجتمع ما ، وتجانسه ، وانسجامه . وهذا العامل غير مادى

وبالتالى يستحيل تقديره كما . ولكن الإحساس بأهميته لا يحدث إلا عند افتقاده . فقسوة مجتمع ما ، وتفسخ « نسيجه » ، والتوترات التى تكمن فى أحشائه ، كلها حقائق مكلفة بالمقاييس الاقتصادية .

وهذه إحدى العواقب الضارة للامساواة التى لا يضعها فى عين الاعتبار الليبراليون المتطرفون من أنصار « اقتصاد العرض » . وفى المجتمعات الأكثر تجانسا ، يكون الأهالى متعلمين بدرجة أكبر ومؤهلين بشكل أحسن ، وقادرين بالتالى على التأقلم مع التغيرات التى تطرأ على العالم ومتطلبات التقدم . ولذا فإن المجتمعات الأكثر انسجاما على الصعيد الاجتماعى تكون اقتصادياتها أقدر فى أغلب الأحوال على تحقيق إنجازات أكبر .

وهذه الأفكار التى يجد المحافظون الأمريكيون مشقة كبيرة فى وضعها فى الاعتبار فى تفكيرهم ، لا تدعو للدهشة . فهى تلتقى مع ملاحظة شومبتر الشهيرة التى تقول ما معناه إن السيارات تسير بسرعة أكبر لأنها مزودة بكوابح . ووضع الرأسمالية مشابه لذلك . فبفضل القيود التى تفرضها عليها كل من السلطات العامة والمجتمع المدنى ، وبفضل التصحيحات التى يدخلها المجتمع على القوانين الآلية للسوق ، تصبح هذه الرأسمالية أقدر على الإنجاز .

وعند هذه النقطة ، نصل إلى مفارقتين :

أولهما ذلك الخبر السعيد الذى نكتشفه شيئا فشيئا مع التقدم فى عملية التقصى هذه ، وهو أنه ليس صحيحا أن الفعالية الاقتصادية يجب أن تتغذى بالضرورة بالمظالم الاجتماعية . ومن الخطأ الاعتقاد بأن التناقضات الجديدة ستجعل النمو الاقتصادى فى تعارض مع العدالة الاجتماعية . فالتوافق بين الفعالية والعدالة متوفر أكثر من أى وقت مضى . وقد صادفناه فى كل بلدان النموذج الراينى .

غير أن هناك مفارقة أخرى ، فهذا الواقع مجهول إلى درجة أن هناك ظاهرة تحدث منذ بضع سنوات فى أنحاء العالم . ففى الوقت الذى يتضح فيه أن النموذج الأمريكى الجديد أقل فعالية من النموذج الراينى فإن الأخير غير قادر مع ذلك على دفعه إلى التقهقر سواء سياسيا أو أيديولوجيا .